SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 50 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات، و10 ضحايا بسبب التعذيب بينهم طفل في أيلول في سوريا

مقتل 96 لاجئاً سورياً بينهم 36 طفلاً، و19 سيدة، جراء قصف القوات الإسرائيلية على لبنان

الثلاثاء 1 تشرين الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M241001

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في أيلول 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 8

خامساً: حصيلة الكوادر الطبيَّة 9

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة 11

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 13

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 14

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات 15

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر أيلول/ 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيوية. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيدٍ من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصوَّر، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإنَّنا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا، كما يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدَّثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، نرجو مراجعتها عبر الرابط التالي، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أنَّ ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في أيلول:

أ: حوادث القتل خارج وداخل سوريا:

أولاً: داخل سوريا:

وثَّقنا في أيلول مقتل 50 مدنياً، بينهم 13 طفلاً، و6 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر أيلول:

1- قوات النظام السوري:

- قتلت قوات النظام السوري 18 مدنياً، بينهم 3 أطفال و2 سيدة، و1 من الكوادر الطبية، وبنسبة تقارب 36% من مجموع ضحايا أيلول، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثَّقنا مقتل 11 مدنياً في محافظة إدلب، و4 مدنيين في محافظة حماة، و2 مدني في محافظة درعا، ومقتل 1 مدني في كل من محافظتي حلب ودير الزور.

الإثنين 23/ أيلول أطلقت مدفعية وراجمة صواريخ تابعتين لقوات النظام السوري عدة قذائف وصواريخ على قرية كفريا وأطرافها في ريف محافظة إدلب الشمالي، طال القصف منازلاً ومرافقاً مدنيةً منها حديقة الشهداء حيث تسبَّب القصف بمقتل خمسة مدنيين بينهم مسن وسيدتان شقيقتان، وإصابة 13 مدنياً بجراح بينهم ستة أطفال وثلاث سيدات، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

- كما سجلنا مقتل 9 أشخاص بسبب التعذيب بينهم طفل على يد قوات النظام السوري، حيث بلغت نسبة ضحايا التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 60 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024.

2- جهات أخرى:

- وثَّقنا في أيلول مقتل 29 مدنياً، بينهم 10 أطفال و4 سيدات، على يد جهات أخرى، وبنسبة 58% من حصيلة الضحايا لشهر أيلول، بلغت نسبة ضحايا كل من محافظتي حلب ودرعا 31% وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثم تلتهما محافظة دير الزور بنسبة تقارب 14%، وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

- سجلنا في أيلول مقتل 5 مدنيين وهم 4 أطفال و1 سيدة، جراء انفجار الألغام التي لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، 80 مدنياً، بينهم 17 طفلاً و16 سيدة.

الجمعة 20/ أيلول قُتلت أربع طفلات، إثر انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء جمعهن البلاستيك في منطقة زراعية على أطراف قرية كابرجة جنوب مدينة منبج شرق محافظة حلب، والطفلات من أبناء مدينة السفيرة في ريف محافظة حلب الشرقي، كما تسبَّب الانفجار بإصابة طفلة أخرى بجراح. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند وقوع الحادثة.

- تسبب الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، بمقتل 12 مدنياً، بينهم 2 طفل و2 سيدة، أي ما يعادل 41 % من ضحايا جهات أخرى، قضوا جراء الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، 8 منهم قضوا في محافظة درعا، و2 في كل من محافظتي دير الزور والرقة.

الجمعة 13/ أيلول قتل عبد السلام أحمد النزال، وهو رئيس الجمعية الفلاحية في بلدة النعيمة شرق محافظة درعا، يبلغ من العمر 68 عاماً، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم وسط بلدة النعيمة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري.

- تسببت التفجيرات التي لم نتمكن من تحديدها بمقتل 5 مدنيين بينهم 1 طفل، ففي يوم الأحد 22/ أيلول قتل كل من أحمد الجللي وطفله تميم، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم نتمكَّن من تحديد مصدره أثناء محاولة الأب تفكيكه في منزله في قرية كللي، كما تسبَّب الانفجار بإصابة زوجته هبة الجلاوي وطفلته طيبة بجراح، إضافة إلى أضرار مادية كبيرة في المنزل. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

ثانياً: في لبنان:

أدت عمليات القصف الجوي التي تشنها طائرات ثابتة الجناح تابعة للقوات الإسرائيلية على مناطق مدنية عديدة في لبنان إلى مقتل المئات من المدنيين، ومن ضمن هؤلاء المدنيين لاجئين سوريين، وبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يقيم في لبنان قرابة مليون ونصف لاجئ سوري هربوا من الانتهاكات التي تجري في سوريا منذ آذار/2011، وبحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ الغالبية العظمى من الانتهاكات ارتكبت من قبل قوات النظام السوري وحليفيه الإيراني والروسي. وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 96 لاجئاً سورياً بينهم 36 طفلاً، و19 سيدة، إثر غارات جوية إسرائيلية استهدفت عدة مناطق في لبنان، وذلك منذ تاريخ 23/ أيلول/ 2024 حتى 30/ أيلول/ 2024. يتوزعون على المحافظات كالتالي:

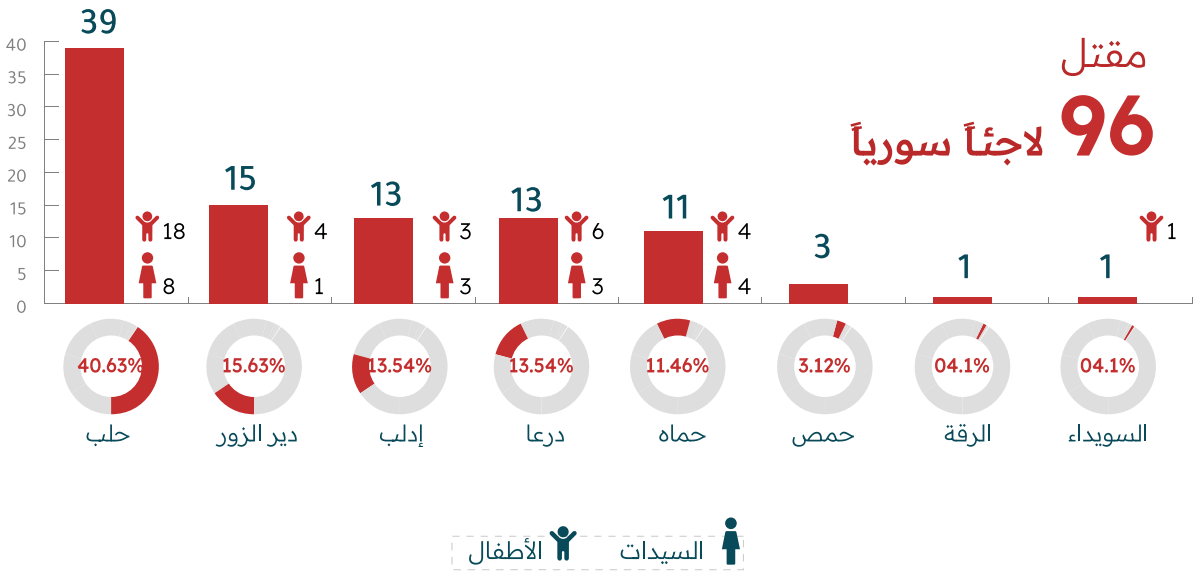

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول ما لا يقل عن 10 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 3 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة)، و1 على مركز طبي، و2 على مكان عبادة.لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024 حتى تشرين الأول من العام ذاته 82 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

- مساء الإثنين 23/ أيلول قصفت قوات النظام السوري براجمات الصواريخ وقذائف المدفعية قرية كفريا في ريف محافظة إدلب الشمالي، أصابت الهجمات مدرسة الحكمة في الحي الشمالي في القرية؛ ما أدى إلى تشكل حفرة في أرضية ساحة المدرسة وإصابة بعض جدران بناء المدرسة بأضرار مادية متوسطة، تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ قوات النظام السوري بدأت منذ قرابة الساعة 19:05 من اليوم ذاته بتنفيذ هجوم أرضي براجمات الصواريخ وقذائف المدفعية على قرية كفريا وأطرافها، وقد تكرر القصف عدة مرات خلال بضع ساعات؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافة إلى تضرر العديد من المرافق المدنية والمنازل في القرية ومحطيها. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

↑ أضرار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مدرسة الحكمة في قرية كفريا/ إدلب في 23/ أيلول/ 2024

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول مقتل 50 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات (أنثى بالغة)، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024 حتى أيلول من العام ذاته 601 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

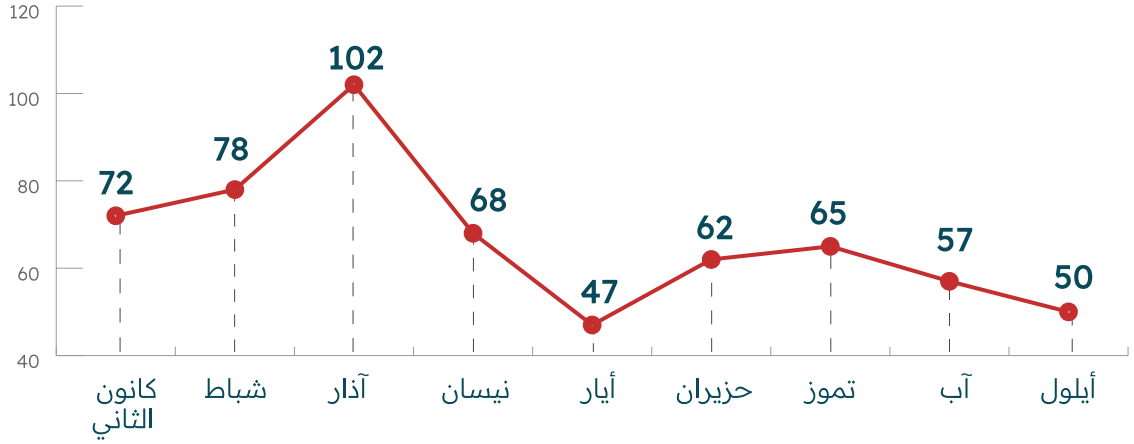

سجلنا في آذار الحصيلة الأعلى خلال هذا العام وبلغت قرابة 17 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته، فيما كانت الحصيلة الأقل خلال هذا العام في كل من شهري أيار وأيلول والتي بلغت نسبتها قرابة 8 %، تلاهما شهر آب بنسبة تقارب 9 %.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في أيلول بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

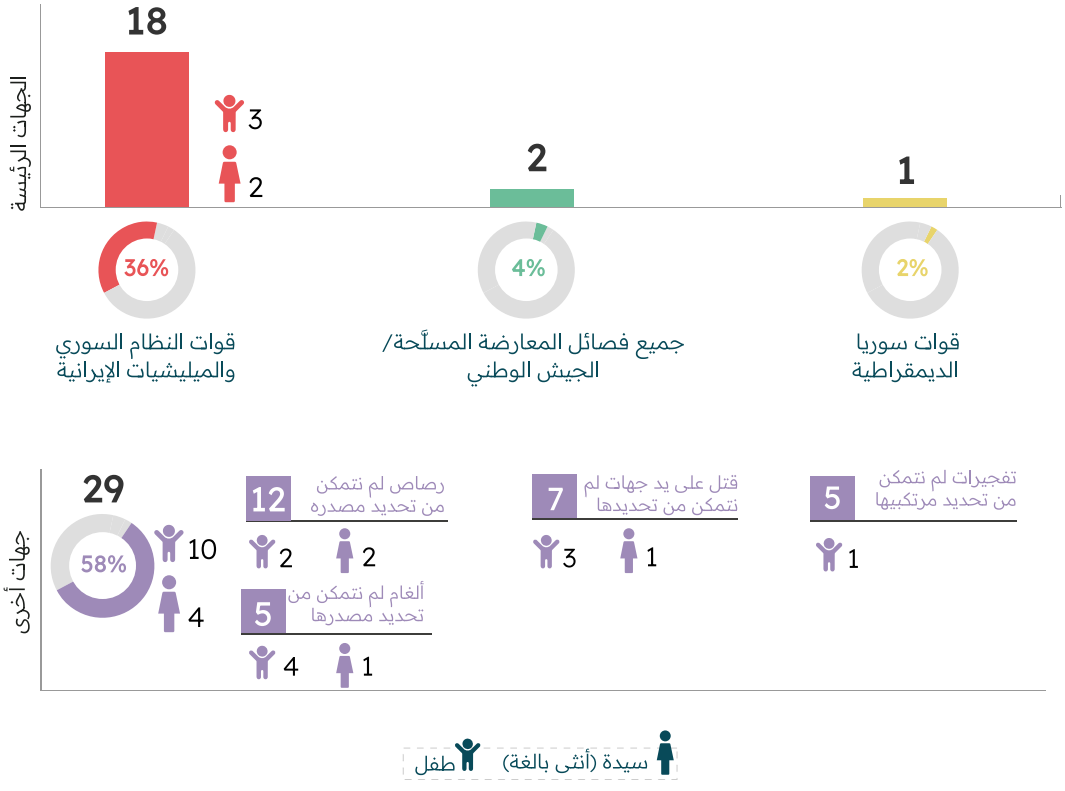

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 18 مدنياً، بينهم 3 أطفال و2 سيدة على يد قوات النظام السوري
- **فصائل من المعارضة المسلَّحة/الجيش الوطني:**
وثَّقنا مقتل 2 مدني على يد فصائل من المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.
- **قوات سوريا الديمقراطية:**
وثَّقنا مقتل 1 مدني على يد قوات سوريا الديمقراطية.

باء: جهات أخرى:

وثَّقنا مقتل **29 مدنياً**، بينهم 10 أطفال و4 سيدات على يد جهات أخرى ، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 5 مدنيين، وهم 4 أطفال و1 سيدة.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 12 مدنياً، بينهم 2 طفل و2 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 5 مدنيين، بينهم 1 طفل.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 7 مدنيين، بينهم 3 أطفال و1 سيدة.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في أيلول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

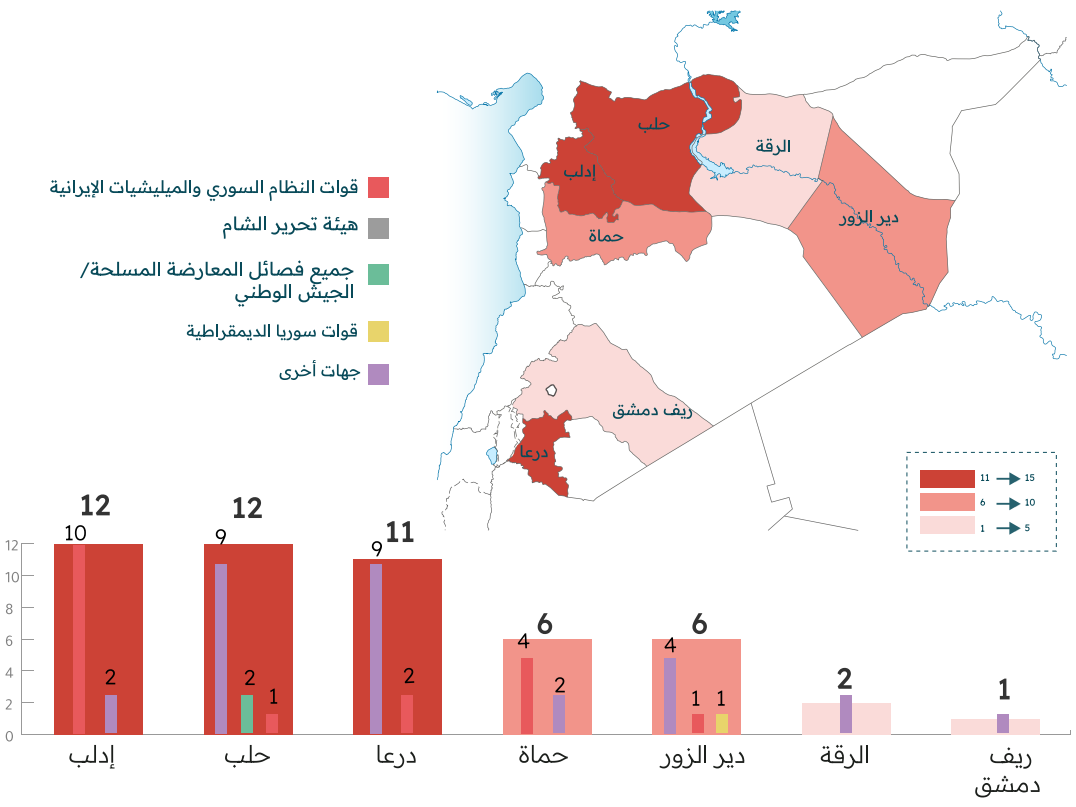

بلغت نسبة ضحايا محافظتي إدلب وحلب 24 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في أيلول وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، قضى في هاتين المحافظتين 11 ضحية منها على يد قوات النظام السوري، تلتهما محافظة درعا بنسبة تقارب 22 % حيث قضى 9 ضحايا منها على يد جهات أخرى.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول مقتل 10 أشخاص بسبب التعذيب بينهم 1 طفل، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 75 شخصاً، قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 حتى أيلول من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي:

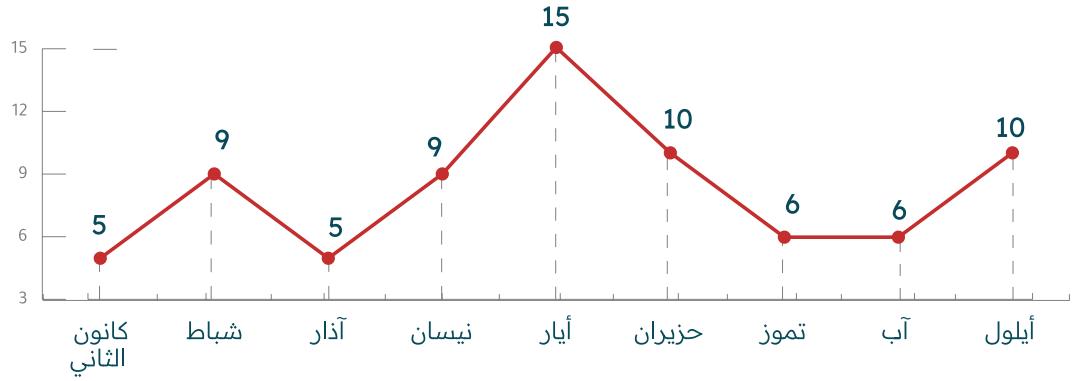

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 60 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في عام 2024، أي أنّ أكثر من نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري، وكان شهر أيار قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحاياه 20 % من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في أيلول بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

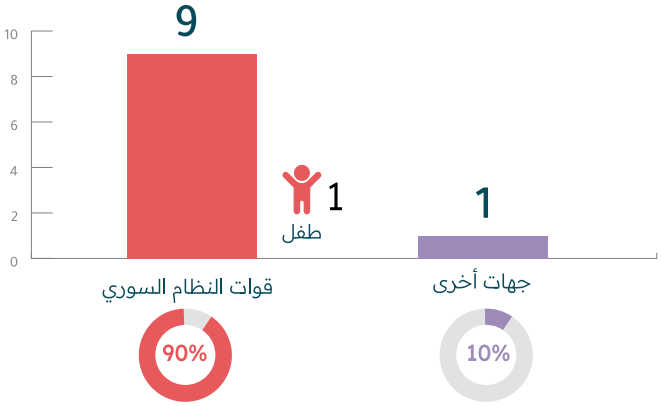

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 9، بينهم 1 طفل.

باء: جهات أخرى: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

عبد الغني مصطفى منير

عبد الغني مصطفى منير، مهندس معماري، من أبناء مدينة حلب، من مواليد عام 1991، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري يوم السبت 17/ آب/ 2024، في مدينة تادف في ريف محافظة حلب الشرقي، أثناء محاولته التوجه إلى مناطق سيطرة قوات النظام السوري في مدينة حلب، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة حلب.

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من مقربين من الضحية، فإنَّ عبد الغني كان لاجئاً في تركيا ويعمل في مجال البناء، وقامت السلطات التركية بإعادته قسرياً إلى شمال غرب سوريا في نيسان/ 2024، وخلال إقامة عبد الغني في مدينة إعزاز في محافظة حلب الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني قامت عائلته بإجراء تسوية لوضعه الأمني وإعفائه من الخدمة العسكرية الإلزامية عبر دفع البدل النقدي له، لتقوم عناصر قوات النظام السوري باعتقاله أثناء محاولته العودة إلى مدينة حلب، ومنذ ذلك الوقت، أصبح في عداد المختفين قسرياً.

الثلاثاء 10/ أيلول/ 2024، تلقَّت عائلة الضحية "عبد الغني" بلاغاً من عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاة "عبد الغني" داخل فرع الأمن العسكري في مدينة حلب، وسلمتهم جثمانه من ذات الفرع في اليوم التالي، وعليها أثار تعذيب، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "عبد الغني" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل فرع الأمن العسكري في مدينة حلب.

خامساً: حصيلة الكوادر الطبيَّة:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1 من الكوادر الطبيَّة في شهر أيلول على يد قوات النظام السوري.

الجمعة 20/ أيلول/ 2024، قُتل زكريا حكمت الأخن، وهو ممرض مختص، يشغل منصب مدير التمريض في مشفى الحكمة التخصصي للجراحة العينية في مدينة تفتناز، جراء قصف مدفعية قوات النظام السوري، قذائف عدة، استهدفت وسط مدينة تفتناز في ريف إدلب الشمالي، طال القصف شارعاً عاماً ومنازل سكنية، وتسبب القصف بدمار جزئي في عدة منازل سكنية في المكان المستهدف، تخضع المدينة لسيطرة فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

الممرض زكريا حكمت الأخن

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي
نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر/ أيلول :

- الخميس 11/ أيلول/ 2014، قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري بالصواريخ حي مسجد حسيبة وسط مدينة دوما بأربع غارات جوية، مما تسبَّب بمقتل 58 شخصاً، بينهم 22 طفلاً و10 سيدات، وإصابة ما لا يقل عن 175 جريحاً .

- السبت 10/ أيلول/ 2016، قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنَّه روسي بالصواريخ منطقة قرب المجمع التربوي في سوق الخضرة الواقع وسط السوق الرئيسي في الأجزاء الغربية من مدينة إدلب، ما تسبب بمقتل 64 شخصاً، بينهم 16 طفلاً و15 سيدة، وإصابة نحو 60 آخرين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة المسلَّحة وجبهة فتح الشام عند وقوع الحادثة.

- الأربعاء 20/ أيلول/ 2017، قرابة الساعة 16:15 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات الحلف السوري – الروسي بالصواريخ السوق الرئيسي وسط بلدة قلعة المضيق في ريف محافظة حماة الشمالي الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 11 شخصاً، بينهم 4 أطفال، و3 سيدات، تخضع بلدة قلعة المضيق لسيطرة فصائل في المعارضة المسلَّحة عند وقوع الحادثة.

تواصلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في اليوم التالي مع الناشط الإعلامي حسين كناج، الموجود في بلدة قلعة المضيق -عبر تطبيق واتساب-، وأفادنا بروايته:

” الدمار في موقع القصف كان مريعاً وعمليات البحث عن الناجين وانتشال الضحايا قد بدأت، وأحد الأطفال الناجين كان ينزف ويجري في المكان منادياً ”ماما .. بدي ماما“ وسط ذهولنا لمظهره. لماذا قصفوا السوق الذي لا يوجد فيه إلا المدنيون؟!!، السوق ليس مقراً عسكرياً يجوز لهم قصفه. “

تشرين الأول 2024

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول ما لا يقل عن 10 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 9 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري، ومعظمها في محافظة إدلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 3 حوادث اعتداء على منشآت تعليمية (مدارس)، و1 على مركز طبي، و2 على مكان عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 9
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 1

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة منذ مطلع عام 2024 حتى تشرين الأول من العام ذاته **82 حادثة اعتداء** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

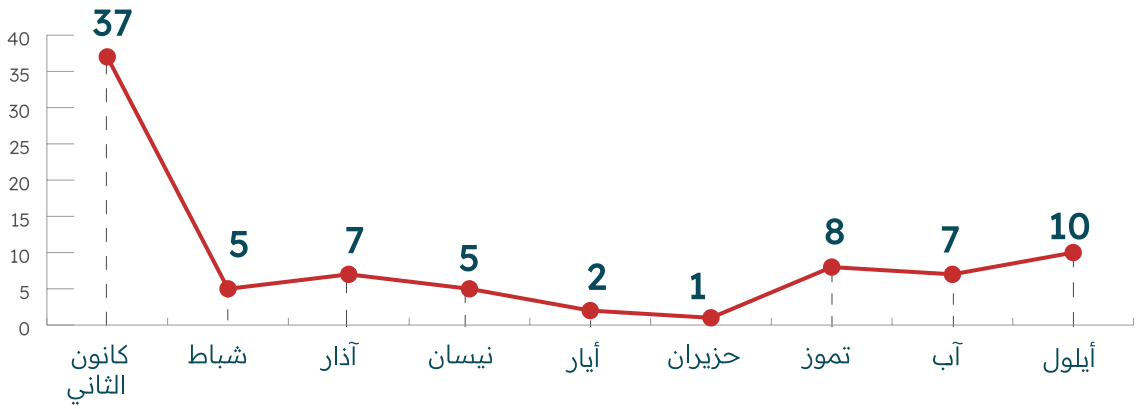

يظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة في سوريا في أيلول (10 حوادث) بلغت ما نسبته قرابة 13 % من الحصيلة الإجمالية المسجلة لحوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة منذ بداية عام 2024، وبذلك تصبح ثاني أعلى حصيلة شهرية مسجلة لحوادث الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة منذ مطلع العام الجاري. سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول ارتكاب قوات النظام السوري 9 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة (9 من 10 الحصيلة الإجمالية للحوادث في أيلول)، 8 منها كان في إدلب، و1 في حلب.

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث التي تم توثيقها في أيلول:

الإثنين 2/ أيلول/ 2024 قرابة الساعة 09:30 بالتوقيت المحلي، أطلقت قوات النظام السوري طائرة مسيرة عن بعد محمَّلة بالمتفجرات (انتحارية) على قرية كفر نوران في ريف محافظة حلب الغربي، أصابت الطائرة السوق الشعبي وسط القرية؛ ما أدى إلى إصابة قرابة 12 مدنياً بجراح -توفي أحدهم متأثراً بجراحه بعد 8 أيام (في 10/ أيلول/ 2024)-، إضافة إلى إصابة عدد من المحال التجارية ومرافق في السوق بأضرار مادية كبيرة. تشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ القوات ذاتها كانت قد نفذت على قرية كفر نوران هجوماً بثلاث طائرات مسيرة عن بعد محملة بالمتفجرات (انتحارية) في قرابة الساعة 06:00 من اليوم ذاته، أصابت به منازل؛ ما أدى إلى إصابة مدني واحد بجراح. تخضع قرية كفر نوران لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

أضرار إثر هجوم لقوات النظام السوري بطائرات مسيرة عن بعد محملة بالمتفجرات (انتحارية) على السوق الشعبي في قرية كفر نوران/ حلب في 2/ أيلول/ 2024

الثلاثاء 3/ أيلول/ 2024 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بقذيفة مسجد الحاج عكيد الأسود في قرية معارة النعسان في ريف محافظة إدلب الشرقي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المسجد وإصابة أثاثه بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية معارة النعسان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 15/ أيلول/ 2024 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري بقذيفة مدرسة حسين حاج عبود للتعليم الأساسي في مدينة سرمين في ريف محافظة إدلب الشرقي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في غرف صفية عدة وإصابة أثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة سرمين لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

دمار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مدرسة حسين حاج عبود في مدينة سرمين/ إدلب في 15/ أيلول/ 2024

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011 قُتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معدٍّ من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأنَّ "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقَّدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكَّنا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org